

تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر

The Sustainability Challenges of the Tourism Sector in Algeria

حليمة فوغالي¹¹ باحثة دكتوراه جامعة باتنة 1، halima.foughali@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2022/01/05 تاريخ النشر: 2022/06/11

Abstract:

The tourism industry has become a civilized and social phenomenon and an important economic resource upon which the economies of many countries, whether developed or developing, in this study we will try to show the natural, geographical and historical constituencies that it owns.

The aim of this study is to try to identify the most important challenges facing the sustainability of the tourism sector in Algeria, The study reached a number of results, the most important of which are the weakness of the Algerian financial system, the poor quality of transport, the lack of use of modern technology and high hotel prices, the lack of tourist culture and the lack of environmental awareness to preserve the tourism heritage.

Key words: Tourism Potential; Tourism Revenue; number of arrivals; Hotel Capacity; Sustainability.

المخلص

أوضحت صناعة السياحة ظاهرة حضارية واجتماعية ومورد اقتصادي هام تقوم عليه اقتصاديات الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، وفي هذه الدراسة سنحاول عرض للمقومات الطبيعية والجغرافية والتاريخية التي تملكها.

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تحديد أهم التحديات التي تواجه استدامة القطاع السياحي في الجزائر، .توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضعف المنظومة المالية الجزائرية وضعف نوعية النقل، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وارتفاع أسعار الفنادق، أضف إلى ذلك عدم وجود ثقافة سياحية، وقلة الوعي البيئي للمحافظة على التراث السياحي.

الكلمات المفتاحية: الإمكانات السياحية، الإيرادات السياحية، عدد الوافدين، الطاقات الفندقية، الاستدامة .

المؤلف المرسل: حليمة فوغالي، الإيميل: halima.foughali@univ-batna.dz

1. مقدمة:

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا لأي دولة سواء المتقدمة أو النامية منها وذلك نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتؤدي السياحة دورا مهما باعتبارها قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تمثل أحد مكونات الصادرات الخدمية التي تؤثر في ميزان المدفوعات، وهي من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي، كما تساهم في تنمية مناطق جديدة الأمر الذي يتيح فرص عمل جديدة خاصة بالنسبة للدول التي لازالت في مرحلة النمو، وباعتبار المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية من أهم عوامل الجذب السياحي لأي بلد فالجزائر أحد البلدان التي تزخر بهذه المقومات على مستوى قطاع السياحة (من سياحة صحراوية، شاطئية، حموية، إلى سياحة ترفيهية وثقافية..)، وهو الأمر الذي يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع يجعله هامشيا ولا يؤدي دوره الحقيقي، وما برر هذا الغياب لقطاع السياحة في الجزائر هو الطابع الريعي للاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحروقات والاهتمام بإيراداته الكبيرة ما جعل البلد يعيش في بحبوة مالية لفترة طويلة، غير أن انخفاض أسعار النفط المتكرر خاصة بعد سنة 2014 الأمر الذي فرض على الدولة إعادة النظر في رسم سياستها التنموية وضرورة البحث عن قنوات بديلة لدعم النمو الاقتصادي ومنها استغلال قطاع السياحة، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يجعله قطاعا بديلا لتحقيق التنمية الاقتصادية .

تبحث الجزائر كبلد سائر في طريق النمو وكبقيّة دول العالم عن مكانة لها بين الدول التي تهتم بالقطاع السياحي من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، من خلال المخططات الاقتصادية قبل الألفية الثانية، ثم خطة في آفاق 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في أفريقيا و البحر المتوسط.

وعليه تحاول الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي:

ماهي تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر؟

فرضية الدراسة: ينطلق البحث من فرضية أساسية تتمثل فيما يلي:

يعاني قطاع السياحة في الجزائر من تحديات مختلفة تواجه استدامته من أهمها قلة الوعي البيئي، ضعف الخدمات المقدمة، وعدم وجود ثقافة سياحية مستدامة. **أهداف الدراسة:** يهدف هذا البحث إلى تحقيق نقاط أساس تتمثل فيما يلي:

- محاولة تشخيص واقع السياحة في الجزائر.
- معرفة الأطر القانونية للسياحة المستدامة في القانون الجزائري.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه عملية استدامة القطاع السياحي في الجزائر.

منهج الدراسة: اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعرفة تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر، بالاعتماد على المصادر الرسمية من الوزارة الوصية، وبعض المراجع الأخرى ذات الصلة؛ من أجل محاولة تقييم الوضع والوصول إلى استنتاجات مقبولة.

2. مفهوم السياحة:

1.2 تعريف السياحة:

تعرف السياحة حسب منظمة السياحة العالمية (التابعة لهيئة الأمم المتحدة) بأنها: نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط. والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله. (Leroux,2014,p235)

أما الأكاديمية الدولية للسياحة تعرفها بأنها "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع الحاجات". (غرايبة،2012، ص 29)

2.2 أهمية السياحة:

- تتجلى أهمية السياحة كنشاط اقتصادي من خلال الآتي (بريهي، 2011، ص 17):
- مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير العملات الأجنبية وزيادة مدخرات الحكومة وتحسين ميزان المدفوعات.
 - خفضها لمعدلات البطالة من توفير فرص العمل وتوليد الاستخدام على نحو مباشر أو غير مباشر؛
 - إن السياحة توسع نطاق التعاملات التجارية مع بقية القطاعات الاقتصادية داخليا من جهة، وتنشيط الحركة التجارية مع مختلف الدول من جهة أخرى؛

- إن السياحة توسع الأسواق المحلية على نحو بارز، وتؤدي إلى ظهور أسواق جديدة تلبي احتياجات وطلبات السياح وتبعث على ظهور ورواج نشاطات وصناعات محلية ترتبط بالسياحة؛
 - تساهم في تأمين الموارد المالية الضرورية لرعاية المواقع التاريخية والدينية والترفيهية والأبنية والمراكز التراثية؛
 - تُثمي الحرف والصناعات اليدوية التقليدية المرتبطة بالسياحة على نحو مباشر والمعروفة بأهميتها الاقتصادية والسياحية والثقافية والتراثية.
- تؤكد كل الإحصائيات والمؤشرات للمؤسسات الاقتصادية العالمية أن لصناعة السياحة أهمية كبيرة في الاقتصاد، حيث قدرت مساهمتها بـ 10% في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، أي ما قيمته 8,27 ترليون دولار، أي أفضل بكثير مما تحققه صناعة السيارات والمركبات والقطاع الزراعي والخدمات البنكية.
- 3. موارد ومقومات السياحة في الجزائر:**

من أجل جعل السياحة تلعب دورها كاملا لابد من توفر جملة من الإمكانيات تتراوح بين إمكانيات طبيعية، وتتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال، والشواطئ، والغابات والصحاري، والينابيع والحمامات الطبيعية، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية، وكذلك العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة.

أما الإمكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية كهيكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنية التحتية في تطوير السياحة؛ حيث تعمل على توفير سهولة الحركة وريح الوقت والجهد وبالتالي توفير الراحة، وأخيرا الإمكانيات المؤسساتية التي تتمثل المؤسسات القائمة على القطاع؛ حيث تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي. (مولاي لخضر، 2016، ص72)

هذه الإمكانيات هي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعتبر التميز بين الدول في مدى توفر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، وأحد العوامل الرئيسية المحددة

للطلب السياحي في أغلب الأحيان ومن شروط تحقيق الجذب السياحي المطلوب. (مناجلية، 2017، ص3)

تتوفر الجزائر على إمكانات سياحية عظيمة يمكن اعتبارها عناصر مكونة للعرض السياحي لها ويمكن ذكرها فيما يلي:

1.3 المقومات الطبيعية والجغرافية : وتتمثل فيما يلي:

- وجود تمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات... الخ أي كل مظاهر جذب السياح. (هاني، 2013، ص74)

- موقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، وتحيط بها عدة دول بسبب اتساع مساحتها (تحتل المركز الأول إفريقيا من حيث المساحة حاليا بعد تقسيم السودان إلى دولتين)، فمن الشرق تحدها تونس والجمهورية الليبية والمملكة المغربية والصحراء الغربية، ومن الجنوب الغربي موريتانيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، والبحر الأبيض المتوسط بساحل طوله بأكثر من 1200 كلم. (بوعكراف، 2012، ص123)

- إمكانات المعالجة بالمياه الحموية؛ حيث تعتبر في الجزائر تقليدا يعود لآلاف السنين استفاد منه الرومان، ثم العرب وبعدهم الأتراك، باعتبار أنها تتميز بتنوع خصائصها العلاجية، مما يجعلها قاعدة متينة من أجل تطوير السياحة الحموية، الشيء الذي يعطي إمكانات كبيرة لدفع الاستثمار في هذا المجال.

2.3 المقومات التاريخية والحضارية: وتتمثل في الآتي:

- المعالم التاريخية الحضارية المتنوعة التي تتفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ، والشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي منطقة الطاسيلي وتيبازة وجميلة وتيمقاد ووادي ميزاب وحي القصب.

- الصناعة التقليدية والحرفية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا خاصة في موسم الاصطياف؛ بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة

نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسائح لاكتشاف هذه القدرات والمواهب، ومن ثم التعريف بثقافة وحضارة الأمة.

بناء على ما سبق نستطيع أن نميز بين خمسة أصناف من السياحة متوفرة في الجزائر هي: المنتج الصحراوي (السياحة الصحراوية)، المنتج الجبلي (السياحة الجبلية)، المنتج البحري (السياحة الشاطئية)، المنتج الحضري (سياحة التسوق، سياحة المؤتمرات)، والمنتج الصحي الحموي (السياحة العلاجية)، المنتج الثقافي والديني (السياحة الدينية والتاريخية).

ما يمكن قوله أن الجزائر بلد المؤهلات السياحية بامتياز، باعتبارها أكبر بلد إفريقي، كما تحتل المرتبة العاشرة دوليا، بشريط ساحلي يمتد على 1200 كلم، وهو ما يسمح بالاستفادة من شواطئ ومركبات سياحية ساحلية، كما تمتلك الجزائر قمما وسهولا وتلالا كثيرة تسمح لها بإنشاء تظاهرات ومنشآت سياحية جبلية ثلجية وصحرائية في الطاسيلي والهقار والساورة والواحات.

4. مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري:

عرف القطاع السياحي في الجزائر التفاتة جادة منذ عام 2007، وذلك بوضع إستراتيجية واضحة للسياحة والنهوض بها آفاق 2030 لجذب الاستثمارات وتسويق المنتج السياحي، كما بادرت بإصلاح منظومتها لتأهيل العاملين في مجال السياحة، بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة، والتركيز على عامل تكوين كل الفاعلين في القطاع من مختصين وخبراء، وعمال الفنادق، والمرشدين السياحيين .

ولهذا أعدت برنامج المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية. ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات إستراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني. (وزارة السياحة، 2008، ص3)

أما الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتمثل في (وزارة السياحة،

:https://www.mta.gov.dz/?page_id=7287&lang=ar

تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع المحروقات.
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة.
- توفيق بين الترقية السياحية والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني.
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.
- ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي :
 - تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر.
 - تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية.
 - نشر مخطط جودة السياحة لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
 - مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - مخطط تمويل السياحة.

ويمكن إيجاز مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري من خلال أثره على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي تمثل في مجملها الركائز الأساسية للاقتصاد والمتمثلة في:

1.4. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتمد الكثير من الدول للوقوف باقتصادها على القطاع السياحي وتعتبره المصدر الأول والرئيسي لجلب العملة الصعبة (حميدوش، بوعكريف، 2014، ص121)، تعد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة فهي لم تصل إلى حد 4 % .

الجدول 1: مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-

2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.32	3.5	3.62	3.55

Source : world tourism(2018), <https://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports> 2017

يلاحظ من الجدول 1 أن نسب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سجلت ضعفا كبيرا إذ لم تتعدى نسبة 3.62% خلال الفترة من 2008 إلى غاية عام 2017، ويرجع هذا الضعف إلى اهتمام الدولة بقطاع المحروقات ومداخله وإهمال أهم مصدر للتنمية المستدامة وهو قطاع السياحة بالإضافة إلى عدم وجود إرادة سياسية للوقوف به وتطويره ليصبح قطاع أساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

2.4. مساهمة السياحة في التوظيف:

يعمل إنشاء المشاريع السياحية في الدولة بمختلف أنواعها على خلق فرص عمل جديدة سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني (خاص أو عام)، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في الكثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخل الفردية، بالإضافة إلى تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء (سعيداني، 2017، ص10).

إن نسبة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل تبقى ضعيفة مقارنة بدول الجوار، مثل المغرب التي وصلت نسبة مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب العمل إلى 7% سنة 2017، في حين وصلت النسبة في تونس إلى 6% وهو فرق واضح بين البلدين، والجدول رقم 2 يوضح نسبة مساهمة في التوظيف في الجزائر :

الجدول 02: مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر للفترة 2008-2017

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2017
نسبة المساهمة	2.35	2.35	2.80	2.70	3.10	3.3

Source : <https://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports> 2017

إن نسبة مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر للفترة 2008-2017 لم تتعدى في أغلب الأوقات 3.3%، وهي نسبة ضعيفة ولا تعبر على الإمكانيات المتاحة، رغم ذلك لا يمكن تجاهل أن القطاع أعطى حركة للتوظيف في مجال السياحة باعتباره قطاع فتي حديث الاهتمام من قبل الدولة، فحسب الإحصاءات المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير

تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر

الاستثمار لسنة 2016 وصل عدد المشاريع السياحية المصرحة إلى 298 مشروع مستحدثا 15647 منصب عمل لنفس السنة، وما يمكن قوله أن هناك استثمار سياحي في الجزائر لكن يبقى غير كافي، أي لو تم اعتماد هذا القطاع الاستراتيجي وتنفيذ المخططات الاقتصادية الخاصة به بشكل جدي لوصلت البطالة إلى معدلات ضعيفة بحكم توفر القطاع على أنواع مناصب عمل تخص بالدرجة الأولى فئة الشباب (عمال مقاهي، مطاعم، مسيري فنادق، مرشدين سياحيين...)، والجزائر تملك مدارس للتكوين في ميدان السياحة والفندقة؛ حيث يوجد حوالي 187 مركز تكوين مهني يمتلك فروعاً في ميدان السياحة، كما أن هناك 28 معهداً متخصصاً في التكوين الفندقي، بالإضافة إلى 30 مدرسة خاصة تضمن استمرار التكوين المتواصل لتجديد المعارف في كل وقت لمسايرة التطورات التي يشهدها العالم في جميع النواحي للتحكم بالتكنولوجيا.

3.4. مساهمة السياحة في الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي:

تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية و فروق تحويل العملة. (سعيد، 2013، ص 101)

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة تبقى ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة، والجدول 03 يوضح ذلك:

الجدول 03: تطور الإيرادات السياحية للفترة 2007-2017 الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات السياحية	219	323	246	246	209	217	367	347	304	320	330

Source : world development indicateurs novembre 2017, world travel and tourism, Council data(Alegria), 2016.

الإيرادات السياحية للجزائر لم تتجاوز عتبة 330 مليون دولار سنوياً؛ أي لا تمثل شيئاً إذا ما قورنت بالدول المجاورة على غرار تونس التي بلغت فيها قيمة العائدات السياحية لعام

2015 حوالي 2415 مليون دولار والتي تمثل أكثر من 6 مرات ما تحصله الجزائر، وهو ما يعكس مكانة القطاع الهامشية في الاقتصاد الجزائري.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في تطور المداخيل السياحية من عام إلى آخر، فقد نمت المداخيل السياحية في عام 2008 بنسبة 47.5% مقارنة بسنة 2007، وهذا يرجع إلى بداية الاهتمام بالقطاع بوضع إستراتيجية السياحة عام 2007، ثم انخفضت المداخيل من سنة إلى أخرى لترتفع سنة 2012 ولتبلغ بعد ذلك الذروة في سنة 2013؛ حيث نمت بنسبة 69% مقارنة بسنة 2012 وبلغت المداخيل السياحية 367 مليون دولار .

5. السياحة المستدامة في الجزائر:

لقد حدد المشرع الجزائري بموجب المادة 09 من القانون 01.03 المتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة، أهداف التنمية السياحية المتمثلة في رفع قدرات الإنتاج السياحي عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص على تثمين التراث السياحي (الجريدة الرسمية، 2003، العدد 11 ، ص6)

تتعلق الاستدامة بشكل رئيسي بالاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية، فالاستدامة تتعلق بشكل رئيسي بالاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية، كما أنها تعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة؛ من خلال إتاحة الفرص لتشغيل وتوظيف الأيدي العاملة وتحقيق برامج التنمية (هويدي، 2014، ص223)؛ حيث تساهم مشاريع التنمية السياحية المستدامة في الحفاظ على التقاليد الأصيلة والقيم الثقافية المميزة للمجتمع الجزائري، وتعمل على صون جمالها الطبيعي.

إن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب مهمة :

- ❖ العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية.
- ❖ البعد الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.

❖ تعامل المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

وللتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف هي:

- حماية الثقافة المحلية وخصائصها البيئية، الثقافية والاجتماعية (التراث والعادات، الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الحضاري والثقافي).

- ترشيد استخدام الموارد السياحية.

- حماية البيئة من التلوث (الأرض، المناخ، المياه، الحياة، البرية، النمو السكاني).
وبالتالي السياحة البيئية هي من بين أبرز أهداف التنمية المستدامة، ولقد عرفت الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية سنة 1999 السياحة البيئية على أنها "السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين". (ديور، 2004، ص16)

6. المعطيات الإحصائية المرتبطة بالقطاع السياحي في الجزائر:

يعتبر دخول السياح عبر حدود البلد من أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها بالإضافة إلى أنها تعبر على قدرة البلد على جلب السياح والمحافظة عليهم، ويمكن أن نميز من خلال هذا المؤشر بين السياح الأجانب وبين السائحين المقيمين في الخارج. (حميدوش، بوعكريف، ص 121)

تشير الإحصاءات أن حصة الجزائر من السياحة الدولية لا تزال جد ضعيفة، ويعتبر عدد السياح هو مؤشر هام يبرز مكانة القطاع السياحي في البلد فحصة الجزائر منه لم ترق إلى المستوى المطلوب مقارنة بما تملكه فهي لم تتعدى 2.45 مليون سائح وافد، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السياح في العالم سنة 2017 حوالي 1.3 مليار سائح بنسبة نمو قدرت ب7% مقارنة بسنة 2016، ويعزى على الصعيد العالمي إلى "الانتعاش الاقتصادي والطلب الشديد المسجل في الأسواق التقليدية وأخرى ناشئة"، بحسب

منظمة السياحة العالمية، و الشكل رقم 01 يوضح الدول العشر الأكثر جذباً للسياح خلال سنة 2017:

الشكل 01: الدول العشر الأكثر جذباً للسياح خلال سنة 2017 الوحدة: مليون سائح



المصدر: العربي الجديد(2018)، الدول العشر الأكثر جذباً للسياح خلال 2017... وفرنسا في الصدارة، متوفر على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/2/23>

يتضح لنا من خلال الشكل أن أهم الدول الأكثر جذباً للسياحة هي فرنسا احتلت الصدارة في جذب السياح وبلغ عدد السياح الوافدين 88.9 مليون سائح ثم تليها إسبانيا في المرتبة الثانية ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة.

وقد تصدرت السعودية الدول العربية في أعداد الزائرين الأجانب في عام 2017 بأكثر من 16 مليون زائر، تلتها الإمارات بنحو 15.8 مليون سائح أجنبي، ثم المغرب بحوالي 11.3 مليون سائح، فمصر بـ 8 ملايين و 157 ألف سائح، فتونس بـ 7 ملايين سائح، أما الجزائر فبلغت حوالي 2.5 مليون سائح بحسب موقع سكاى نيوز.

كما بينت إحصائيات 2015 أن عدد الوافدين إلى الجزائر واصل الانخفاض بشكل كبير حيث بلغ عدد الوافدين نحو 1.7 مليون سائح أي بمعدل انخفاض قدر بـ 25.68% وهو ما يؤكد عدم اهتمام . بقطاع السياحة، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في عدد السياح أن هذه الفترة تزامنت مع بداية انهيار أسعار النفط لمستويات متدنية جدا جعلت من الجزائر تتشغل بهذا الانهيار وإهمال كل ما يتعلق بقطاع السياحة أو بقطاعات أخرى، وهناك فرق كبير بين الجزائر ودولتي تونس والمغرب فيما يخص تطور عدد الوافدين

للسياحة مثلما توضحه بيانات الجدول رقم 04:

جدول 04: عدد الوافدين إلى الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2005-2017. الوحدة: بالآلاف

تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر

البلدان	2005	2010	2012	2014	2015	2016	2017
الجزائر	1443	2070	2634	2301	1710	2039	2451
تونس	6378	7828	6999	7163	5359	6535	7000
المغرب	5843	9288	9375	10283	10177	10318	11350

Source: <http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterlyupdate>

من خلال هذا الجدول تبين أن الجزائر قد سجلت تطورا في عدد الوافدين بين 2005 سنتي و 2014 بفعل الجهود التي بذلتها كمحاولة لتطوير القطاع وبفعل الآليات التي كرسها المخطط التوجيهي للهيئة السياحية، بالإضافة إلى تحسن الظروف والوضع الأمني في الجزائر الذي يعتبر السبب الرئيسي لتوافد السياح، إلا أن سنة 2015 سجلت انخفاضا شديدا في عدد السائحين والسبب يرجع لوصول أسعار النفط إلى أسعار متدنية جدا ما جعل الحكومة تتشغل بكيفية تغطية هذا الانخفاض، وهو ما يؤكد ضعف القطاع وعدم وجود سياسة واضحة للنهوض به كقطاع رئيسي بديل للمحروقات ومصدر للإيرادات، وسجلت الجزائر في سنة 2017 حوالي 2.5 مليون سائح، كان نصيب السياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح، شكل الأجانب منهم 20 ألف سائح، والنسبة ارتفعت بـ 18 بالمائة مقارنة بسنة 2016، وبالتالي يعد أداء القطاع السياحي في الجزائر ضعيف جداً؛ وتحللت السياحة الجزائرية ترتيباً متأخراً جداً في تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث صنفتها في المرتبة 118 دولياً و 12 عربياً من بين 136 دولة في سنة 2017، لتؤكد بذلك أن هذه الصناعة لا تزال بعيدة كل البعد عن الأداء العالمي، ولا تعكس حقيقة المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر.

ولقد عرفت السياحة التونسية تحسنا بين 2005 و 2010، بعدها سجل قطاع السياحة التونسي انخفاضا محسوسا في عدد الوافدين متأثرا بأحداث الربيع العربي مع بداية 2011 وعاود القطاع للتعافي خلال سنة 2014 مسجلا 7163 ألف وافد ثم عاود الانخفاض سنة 2015 متأثرا بأحداث باردو والتي استهدفت السياح الأجانب ومنه السياحة التونسية، وبالرغم من هذه الأحداث وتدهور الأمن في البلد فمازالت تونس تتمتع بخاصية جاذبة للسياح؛ حيث أن عدد الوافدين إلى تونس سجل في مجموعه حوالي 3 أضعاف

الوافدين إلى الجزائر وهو دليل الاهتمام الكبير من قبل الحكومة للنهوض بالقطاع وجعله أساس الاقتصاد ومنه تطوير قطاعات أخرى.

وتأتي المغرب في المرتبة الأولى من حيث عدد الوافدين وهذا راجع بالأساس إلى الورشات المهيكلّة المفتوحة مثل المخطط الأزرق، ومخطط مدائن، والإستراتيجية الواضحة للسياحة القروية والسياحة ذات الطابع المحلي، فضلا عن تطوير النقل الجوي، والإستراتيجية المعززة للترويج والإنعاش السياحي وإعادة تأهيل التكوين السياحي. (Fennell , 2005,p33)

وهناك عدة أسباب أدت إلى عزوف الوافدين للجزائر من أهمها ضعف هياكل الإيواء وفي بعض الأحيان ذات نوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، وكذلك قيام عدد كبير من الدول بوضع الجزائر في اللائحة الحمراء وفي وزارات الخارجية لعدة دول أجنبية ينصحون رعاياهم بعدم التوجه للجزائر ويصورون لهم أن الجزائر بلد غير مستقر أمنيا رغم ذلك فالجزائر أكثر استقرارا من بعض الدول المجاورة في شمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط.

اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات التحفيزية التي يحظى بها المتعاملون والمستثمرون في السياحة والصناعات التقليدية، منها تخفيضات على فوائد القروض البنكية بحوالي 3 بالمائة بالنسبة للشمال، و 4.5 بالنسبة للجنوب، والتخفيضات الجمركية بالنسبة للمعدات والتجهيزات الخاصة بالفنادق، تسهيلات في الضرائب، وتخصيص العقار لإنشاء المؤسسات الفندقية والقرى السياحية بخلق مناطق التوسع السياحي ووضعها تحت تصرف المستثمرين في هذا القطاع إلا أن المستثمرين الأجانب يشكون من قاعدة 51/49.

رغم ذلك تبقى الجزائر متأخرة من حيث مشاريع الاستثمار السياحية وطاقات الإيواء هذا بالنظر إلى إمكانياتها المتنوعة ومقارنة مع الدول المجاورة على غرار تونس والمغرب، وعرفت سنة 2017 دخول 65 فندقا جديدا حيز الخدمة بجودة عالية، مع احترام تام للمعايير الدولية.

7. التحديات التي تواجه استدامة القطاع السياحي في الجزائر

تحديات متعلقة بالمنظومة المالية:

- تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال وتسهيل

التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.

- يعتبر التركيز على قطاع المحروقات كمصدر إيراد العائق الكبير في عدم تنمية العديد من القطاعات أهمها القطاع السياحي والذي كان دائما على هامش اهتمامات السلطات المعنية، فعدم استقرار سعر البترول المتكرر جعل الجزائر تتشغل بشكل دائم بانعكاساته على الاقتصاد الوطني مهمة أهم مصدر للتنمية المستدامة وهو الاستثمار في السياحة.

- **تحديات متعلقة بنوعية النقل:** تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع تسعيرة النقل.
- سوء الربط الجوي خاصة باتجاه الجنوب.
- عدم القدرة على تقديم النقل المكيفة مع الطلب.

- **تحديات متعلقة بنقص استعمال التكنولوجيا الحديثة:**

- إن الجزائر تعاني أيضا من نقص التحكم في التقنيات الجديدة، حيث لا تزال بعض الفنادق تسير بالطريقة القديمة، خاصة فيما تعلق بالحجز الفندقي عن بعد حيث تبقى الجزائر بعيدة عن الشبكة العالمية للحجز.
- يعتبر عدم تحيين المعلومات في المواقع الالكترونية للوزارة المعنية بالسياحة مؤشر لعدم اهتمام الجهات المعنية بقطاع السياحة في الجزائر.

- **تحديات تتعلق بتدني الخدمات المقدمة وارتفاع أسعارها:** تتمثل في الآتي:

- أسعار الخدمات السياحية بالجزائر غير تنافسية إطلاقا وثابتة على مدار السنة رغم انخفاض الطلب عليها في بعض الفترات والمواسم من السنة؛ ويعود هذا الارتفاع إلى غياب المنافسة والاحتكار شبه الكلي لبعض الخدمات السياحية، بالإضافة إلى غياب الثقافة التسويقية لدى مقدمي الخدمات والبحث فقط عن الربح السريع دون إعطاء أهمية لكسب رضا وولاء المستهلك. كما يرجع البعض ارتفاع الأسعار إلى عدم وجود رقابة ومتابعة من طرف الهيئات المعنية على الأسعار المعلنة من طرف الفنادق ووكالات السياحة والمطاعم والنقل وغيرها من الخدمات السياحية، مما فتح المجال للمؤسسات

السياحية الحرة في تقدير هامش الربح دون الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية للمنتج السياحي والقدرة الشرائية للمستهلك السياحي.

- ضعف الهياكل السياحية من حيث قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعه وقدرته على تلبية احتياجات السائح وإرضائه.

- تحديات متعلقة بالوعي السياحي:

- يمكن اعتبار غياب الثقافة والوعي السياحي للفرد الجزائري أي عدم تقبله للفكر السياحي، وعدم وجود تكوين عالمي للمورد البشري لاستقبال السائح الأجنبي والتواصل معه بالإضافة إلى تدني الخدمات السياحية مع غلاء الأسعار من أهم المشكلات التي يجب التركيز عليها لضمان فعالية القطاع وتنافسيته العالمية.
- نفور السائح الأجنبي من بعض التصرفات؛ حيث كلما قدم فوج سياحي للجزائر توفر له الدولة على حسن نية طبعاً و لسلامتهم فرقة من الدرك الوطني تنتقل مع السائح أينما ذهب، وترى وزارة السياحة أن هذا الأمر هو احتياط امني لأمن السياح لكن السائح يعتبر نفسه مراقباً.
- عدم وجود التسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية التي تكبح القطاع السياحي الجزائري من التقدم.

- تحديات أخرى:

- التصنيف الذي تمنحه بعض المنظمات الدولية والتي تصنف الجزائر ضمن المناطق غير الآمنة رغم أن هذه التصنيفات ليست رسمية.
- المبالغة في إجراءات استخراج تأشيرات الدخول.
- مواقع أثرية بلا صيانة وغير مصنفة .
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليسوا الجانب المهم في تنمية القطاع السياحي.
- ضعف طريقة الترويج للخدمات السياحية الذي يمثل 1 بالمائة من الإشهار المقدم للزبائن، والمؤسف انه من بين الواحد بالمائة هناك 86 بالمائة منها إشهار للفنادق والإطعام، أضف إلى ذلك أن 95 بالمائة من إشهار الوكالات السياحية تروج لوجهات خارج الجزائر.

8. خاتمة:

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات التي تعول عليها الدول في تنمية اقتصادها وتنويعه بل تعتبر ركيزة لاقتصاديات بعض الدول، كيف لا وهي تعد واحدة من أكثر الصناعات نموا باعتبارها مصدرا للعملات الصعبة ومجالا كبيرا لتشغيل اليد العاملة، وبالتالي زيادة في الدخل الوطني، وبالرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع، إلا أن دولة بحجم قارة كالجزائر لا تزال تراهن على عائدات النفط والمحروقات في بناء اقتصادها الوطني والذي تتراجع أسعاره يوما بعد الآخر في الأسواق العالمية.

ويمكن القول أن عقدة السياحة في الجزائر هي بين ما هو موجود وما ينبغي أن يكون وبين الواقع الحالي، هذا الأخير الذي يحتم النهوض بالقطاع وتطويره؛ حيث تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية فريدة تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلية والجاذبة للسياح بالدرجة الأولى، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعاً هامشياً ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، فقطاع السياحة في الجزائر لا تنقصه الإمكانيات ولا الموارد، ولتحقيق الأهداف المرجوة من القطاع وضمان نجاح مخططات الدولة للتهيئة السياحية وعدم تأخرها يجب على الحكومة الدفع الحقيقي للمشاريع الاستثمارية محل التخطيط ومنه إعطاء انطلاقة حقيقية لهذه المشاريع ولا تظل مجرد حبر على ورق وذلك بالشكل التالي:

_ بدأ الاستثمارات لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، وإطلاق المشاريع المرتبطة بالهياكل القاعدية وزيادتها لكونها تمثل الوجه الواضح لترقية السياحة وخاصة الفنادق.

_ تخصيص 3 إلى 4 سنوات للتكوين في المجال السياحي بمقاييس عالمية، والوقوف على تأهيل العنصر البشري سواء من حيث اللغات العالمية أو من حيث ثقافة الاستقبال للسائح أو فنون الطبخ العالمية في الفنادق كونها جزء من تحسين الخدمات السياحية وبه يمكن تغيير الصورة السياحية للجزائر بالإيجاب، بالإضافة إلى ضرورة إدخال التكوين السياحي ضمن التخصصات المتوفرة في الجامعات.

_ ثم تأتي مرحلة الترويج في سنتين على الأقل يتم فيها التسويق للمنتجات السياحية المتوفرة، وذلك بتخصيص مواقع الكترونية وصفحات على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي كونها وسيلة عالمية وسريعة لاستهداف أكبر قدر من الطلب السياحي.

وبالتالي التخطيط السياحي هو المنفذ الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحروقات في الجزائر، فهو ينظم إدارة الموارد السياحية ويمنع هدر الإمكانيات السياحية، إذ يجب وضع دراسة مستقبلية تكون مستمدة من الواقع الحقيقي للقطاع، وهناك عوامل كثيرة تتحكم في نجاح أو فشل التخطيط السياحي، كالعوامل البشرية والتي هي في الأساس هدف كل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل المادية من رؤوس أموال وما تملكه الدولة من مناطق أثرية وسياحية وساحلية.

- يمكن تشجيع السياحة عن طريق تكثيف إنشاء المركبات والمنتجات السياحية وذلك حسب خصائص كل منطقة في الوطن كونها لا تحتاج تكاليف ضخمة بقدر الفنادق، ويمكن الاستثمار فيها بالدرجة الأولى من قبل القطاع الخاص.

- تكثيف دور الإعلام بكل أنواعه خاصة المرئي من إظهار وإعلانات وأفلام قصيرة...لتعريف العالم بالمظاهر السياحية في الجزائر.

- يجب الاستجابة للتطور التكنولوجي الحاصل، وذلك بتسريع تطبيق التعاملات التكنولوجية من عرض خدمات أو القيام بالحجوزات الكترونية في الفنادق إلى إمكانية الدفع الالكتروني، بالإضافة إلى معالجة مشكلة منح التأشيرة للأجانب.

- ضرورة إشراك المواطن في الترويج للسياحة الجبلية عن طريق صيغة الإقامة لدى الساكن، وتعريف المواطن بمفهوم الإقامة عند الساكن التي تساهم في تغطية العجز الخاص بالإيواء والتي بموجبها يضع صاحب المسكن تحت تصرف السياح جزءا أو كل مسكنه.

- ترقية الحركة السياحية وإعطاء فرصة للتعريف بالمناطق النائية التي تتوفر على مقومات سياحية معتبرة، من شأنها تقديم منتج سياحي جذاب بحكم ما تتوفر عليه هذه المناطق من معالم سياحية تحتاج إلى التعريف بها والترويج لها بشتى الوسائل،

- غرس الثقافة السياحية في المجتمع، خاصة لدى الفئات الناشئة، من خلال برمجة رحلات تربية للأطفال نحو المواقع السياحية والأثرية بالمنطقة، بما يكرس لديهم ثقافة سياحية مفيدة .

- تقديم بدائل سياحية أخرى خاصة فيما يتعلق بالتراث اللامادي مثل الأعياد والمواسم، علما أن الجزائر تملك 33 طريقة دينية لها أتباع في مختلف دول العالم بـ 250 مليون تابع، وهذا ما يتيح استغلالها سياحيا، بالإضافة إلى الديانات الأخرى، فهناك العديد من الكنائس

التاريخية التي يمكن استغلالها في الميدان السياحي أيضا، كما تحتوي الجزائر على مناطق رطبة عديدة مصنفة دوليا بكونها ذات جودة عالية وتنوع ايكولوجي هام، كما تمتلك الجزائر قمما وسهولا وتلالا كثيرة تسمح لها بإنشاء تظاهرات ومنشآت سياحية جبلية ثلجية وصحرائية في الطاسيلي والهقار والساورة والواحات.

-الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.

-الارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي بسبب الحاجة إلى تنويع المنتجات السياحية وتوسيعها.

-إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي وتطوير أكثر للوكالات السياحية والأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

-تطوير المنتج السياحي وتهئية مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.

-الحفاظ على الموارد والأصول السياحية الحضارية والتاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها، وإشراك ومساعدة المجتمعات المحلية في المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية.

- إنشاء نوادي سياحية تقدم خدمات للسائح (نوادي رياضية مثل التسلق على الجبال، الغوص، الرمي المظلي، ركوب الخيل، برامج أسبوعية لزيارة الآثار والمتاحف) هذه النوادي يمكنها أن تتسق مع الوكالات السياحية.

- أن تقوم وزارة الخارجية بإعادة النظر في الدول التي تضع الجزائر في اللائحة الحمراء ومعاملتهم بصرامة خاصة إذا استمروا في هذه السياسة.

- تشجيع سياسة المنتجعات السياحية والاستشفائية لأنها تحتاج إلى عمالة كبيرة وتساهم في تخفيض معدل البطالة.

-ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو الاستثمار في قطاع السياحة من خلال:

- تقديم حوافز جبائية للاستثمارات السياحية.
- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.
- حل مشكلة العقار السياحي.

- نشر وعي السياحة البيئية من خلال الندوات والمؤتمرات واللقاءات، لان السياحة البيئية تختلف عن نظيرتها السياحة الطبيعية؛ أنها تحتوي على مكون تربوي ومكون الاستدامة والطبيعة الأخلاقية للتجربة السياحية (بلقيدوم، مامن، 2018، ص732)، وهي أكثر الأنشطة صداقة للبيئة، فالمستثمر يلتزم ذاتيا بالحفاظ على البيئة لأنه يسوقها باعتبارها أحد مكونات المنتج السياحي، ويحافظ عليها لأنها تشكل الخلفية التي لا يستطيع بدونها أن يبيع منتجا سياحيا في الحاضر أو في المستقبل.

كما تعمل الأنشطة السياحية البيئية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال؛ المساعدة على إنشاء المنتزهات والعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها، وتحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل عملي سليم، وكذا زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف، أضف إلى ذلك ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

9. قائمة المراجع:

-المراجع العربية:

- 1- الجمهورية الجزائرية، قانون 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، الجريدة الرسمية، عدد 11، المؤرخة في 2003/02/19.
- 2- خليف مصطفى غرابية، السياحة أحد الصحراوية في الوطن العربي: الواقع والمأمول، دار قنديل للنشر، الأردن، 2012.
- 3- رشيد سعيداني ، "أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2017.

تحديات استدامة القطاع السياحي في الجزائر

- 4- زهير بوعكريف، "التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.
- 5- الهذبة مناجلية، "الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث جامعة عنابة، العدد 09، الجزائر، 2017.
- 6- سليم العمرابي سعيدي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، العراق، 2013.
- 7- صباح بلقيدوم، حياة مأمّن، "السياحة البيئية... حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة - نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة أم البواقي، 2018.
- 8- عبد الحليل هويدي، "العلاقة التفاعلية بين السياحة والبيئة والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
- 9- عبد الرزاق مولاي لحضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2016.
- 10- علي حميدوش، زهير بوعكريف: "تداعيات انخيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 13، الجزائر، 2014.
- 11- فارس كريم بريهي، "تطوير السياحة.. مدخل للتنمية المستدامة في العراق"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 27، العراق، 2011.
- 12- نوال هاني، "تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 13، الجزائر، 2013.
- 13- وزارة السياحة، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، الجزائر، جانفي 2008.
- 14- وزارة السياحة، المخطط الهيكلي للتهيئة السياحية، متوفر على الموقع: https://www.mta.gov.dz/?page_id=7287&lang=ar
- 15- نبيل دبور، "مشاكل وأفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص 16،

الموقع:

على

متاح

[.https://www.sesric.org/files/article/208.pdf\(15/12/2019\)](https://www.sesric.org/files/article/208.pdf(15/12/2019))

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1180723>-16

موقع سكاي نيوز، (2021/04/29)

-المراجع الأجنبية:

- 1- David Fennell, **Ecotourism**, Taylor and Francis, e-library, Paris, 2005
- 2- Erick Leroux, **Management du tourisme et des loisirs**, Magnard_Ruibert, Paris, 2014.